الفصل الرابع:

العولمة وأثرها على المجتمعات الإسلامية

المجتمع اليمني نموذجاً

obeikandl.com

توطئـــة:

من المعلوم بعد هذه الإطلالة على العولمة، أن أية دولـة تريد أن تكسر حاجز العولمة بينها وبين النظام العالمي الجديد (العولمة) وتدخل فيه بلا تردد، عليها أن تتقمص ذلك القميص المسمى (قميص النجاة الذهبي) [1] المفصل من قبل قادة الليبرالية الجديدة الذي يمثل شروط (البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين) وقد استعرضناها في الفصل الثاني.

ومن ضمن تلك الشروط: التراجع عن كثير من سيادة الدولة - خصخصة القطاع العام، وتعويم سعر العملة الوطنية إلى غيرها من الشروط القاصمة والقاسية والتي لا يمكن أن تقوم بها ومعها قائمة للدولة النامية، المراد إدخالها في سلك العولمة [2].

حيث نجد أن الفوائد (تمثل أضعاف رأس المال المستلم (المقترض) مرات كثيرة، والعوائد المدفوعة تمثل في كثير من الأحيان جملة الصادرات من القروض [3]، وهي محل استهجان عامة الناس فضلاً عن عقلائهم، وربما تلحق هذه الديون ولد الولد على أقل تقدير.

هذا في الجانب الاقتصادي. وللأسف قد دخلت اليمن مع جملة أخرى من الدول في ركب العولمة اضطراراً وخوفاً على عدم اللحاق (بالقطار السريع للعولمة).

وأما في الجانب السياسي فقد خصصت له مطلباً في هذا الفصل الأخير، كما خصصت مطلبين آخرين للجانب الثقافي والاجتماعي بما يناسب المقام.

* * * * *

المبحث الأول:
الآثار السياسية

لقد أضحت التحولات السياسية في الساحة اليمنية مثار اهتمام السياسيين وغيرهم، سواء داخل المجتمع اليمني أو خارجه، ففي الفترة التي برزت فيها ملامح النظام العالمي الجديد، الذي كان من أبرز مطالبه تعميم الديمقراطية والتعددية السياسية كنموذج ينبغي

---

(١) انظر توماس. فريد مان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، ترجمة ليلي زيدان، مكتبة العبيكان، ط٢، ٢٠٠١م، ص ١٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٣) العولمة المزعومة روحه نما دري، ص ٢١.

اقتفاء أثره الذي هو في نظر قوى العولمة الخلاص والنجاة، صادف هذا الوقت أن تم توحيد شطري اليمن. الأمر الذي رافقه كثير من التغيرات الجذرية خاصة في المحور السياسي، إذ تم اعتماد الديمقراطية التي هي أحد المعايير السياسية الخارجية للدول الغربية والمنظمات الدولية خاصة المانحة، نهجاً سياسياً للبلاد، ومن خلالها أقرت التعددية السياسية الحزبية وجعل التداول السلمي للسلطة منهجاً وهدفاً واضحاً للعملية الديمقراطية، إلا أن ظاهرة القصور شابت هذه التغيرات أثناء الثلاث عشرة سنة الماضية نتيجة للمصاعب والمعوقات التي وقفت ولا زالت تقف حجر عثرة أمام المسيرة الديمقراطية السليمة التي تنوع ما بين سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية.

* * * * *

المطلب الأول:
عوائق التغييرات الجذرية في المحور السياسي

العوائق السياسية: تفتقر السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية للتوازن بينها إذ لا زالت المعادلة السياسية مختلة لصالح السلطة التنفيذية التي تهيمن على مقومات المجتمع اليمني في شتى المجالات، ولا زالت أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة غير مكترثة وغير ملتزمة بتطبيق الدستور والقوانين المنظمة للحريات العامة.

ومن جانبها تقف مؤسسات المجتمع المدني التي أوجدتها قوى العولمة عاجزة عن القيام بأي دور تغييري إيجابي، نتيجة لما نعانيه من مظاهر ضعف في الجوانب الهيكلية وعلى مستوى وجودها الشعبي بين الجماهير وحركتها في المجتمع، ونتيجة لظهور أحزاب سياسية أخرى إبان الفترة الإنتقالية للحكومة اليمنية من (٩٠ - ١٩٩٣)[١].

العوائق الثقافية: لا زالت الغالبية العظمى من الشعب لا تعرف شيئاً عن معنى العمل السياسي الحزبي وغائبة عنه لعدة أسباب منها [٢]:

١ - الخوف والتوجس من المواطنين نتيجة الموروث السيئ لعهود التشطير، حيث

---

(١) التقرير الاستراتيجي اليمني الصادر عن المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٢م، ص٥٤، ٥٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ٥٥، وانظر أ. عثمان ناصر علي: الوحدة والسياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، سلسلة أوراق يمانية صادرة عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (١٤) مايو ٢٠٠١ م، ص ٧١، ٩٨.

كان العمل الحزبي محرماً ويعد خيانة وطنية عظمى.

٢ - انتشار الأمية الأبجدية والثقافية بين المواطنين وعدم معرفتهم بحقوقهم السياسية وواجباتهم..

٣ - التعامل من جانب المواطنين مع الدولة (الحكومة) بمنطق الأب والابن، وعلى أنها ولية الأمر، أو صاحبة الشرعية التاريخية أو الثورية. ومع أن هذه النظرة فيها نوع من الإيجابية إلا أن المنهج الديمقراطي يعتبر ذلك أمية وعدم وعي.

وأما من الناحية الاجتماعية:

فنتيجة للروابط القبلية والعشائرية والمنطقية بين الناس في المجتمع اليمني، التي تؤثر سلبياً على طبيعة العمل السياسي والحزبي والروح الديمقراطية لهذه الروابط، من سلب لشخصيات الناس، وحرياتهم في تحديد اتجاهاتهم الحزبية واختيار انتماءاتهم السياسية، ولا سيما في الأرياف والمناطق القبلية، ذات الوضع المميز للشخصيات الاجتماعية، التي غالباً ما تتواجد في هذه المناطق، فيكون لها تأثيرٌ كبيرٌ على قرارات المواطنين، بسبب ارتباطهم بالدولة، وقدرتهم على جلب منافع وخدمات وامتيازات مقابل الولاء السياسي. بالإضافة إلى أن هذه العلاقة تجعل القوانين والأنظمة فيما بعد عرضة للاختراق والتجاوزات والتداعي والانهيار تحت هذه الظروف الغير طبيعية[١].

وأخيراً الناحية الاقتصادية:

يرجع عزوف كثير من المواطنين اليمنيين عن مسألة المشاركة والخوض في العمق السياسي إلى قلة ذات اليد وانشغالهم بتأمين متطلباتهم في الحياة اليومية، كما أن العوز والحاجة المادية لدى الشريحة الكبيرة، منهم، تجعل الأمر سهلاً في شراء ضمائرهم وبيع أصواتهم بأبْخِس الأثمان كوسيلة للبحث عن منفعة مادية بسيطة، أو كسب وظيفة، مما يؤدي إلى تزييف الحياة السياسية، وتشويه الوعي الفردي والجمعي لدى المواطنين وصبغ العملية السياسية بالانتهازية والمصلحية[٢].

---

(١) انظر التقرير الإستراتيجي اليمني ص ٥٥، ٥٦.
(٢) المرجع نفسه، ص ٥٦.

المطلب الثاني:
المؤسسات السياسية البارزة في الجمهورية اليمنية

مجلس النواب – مجلس الشورى – اللقاء المشترك.

أولاً مجلس النواب:

- بالرغم من اضطلاع مجلس النواب بالدور الرقابي والتشريعي إلا أن هناك شبه إجماع لدى الأوساط السياسية والشعبية، أن امتلاك حزب المؤتمر (الحكومة) لأغلبية مريحة داخل المجلس يضر كثيراً بالدور الرقابي والتشريعي، ويعمل على تمرير قرارات غير شعبية، وكبح المعارضة عن تفعيل دورها في بيان الأخطاء والقصور والوصول بمواقفها إلى درجة التأثير الفعلي على مواقف الحكومة التي تحظى بمساندة هذه الأغلبية.

لكن المعارضة حققت نوعاً من النجاح بمساندة القوى الشعبية الواعية، في تعديل بعض القوانين أو مشاريع، ومع ذلك فهناك مظاهر سلبية ومعوقات ظهرت بوضوح على دور المجلس تمثل في النقاط التالية [1]: -

١ - لقد ساهمت الأغلبية المريحة لحزب واحد في ضعف مجلس النواب وعدم قدرته على أداء دوره بالشكل المطلوب مما أدى إلى تمرير قوانين وإقرار سياسات تواجه بكثير من الانتقادات بسبب آثارها السلبية مثل: -

أ- موافقة أغلبية المجلس على كل الموازنات العامة للدولة رغم اشتمالها على سياسات بمستوى معيشة المواطنين.

ب- الموافقة على الاعتمادات الإضافية للموازنة العامة للدولة أكثر من مرة والتي تصل مبالغها إلى قرابة ثلث الموازنة العامة نفسها.

ج- الموافقة على بعض التعديلات الدستورية التي سمحت لمجلس الشورى المعين والغير منتخب أن تشارك مجلس النواب - المنتخب - في بعض صلاحياته.

د- تمرير قوانين لم تلق رضاً من المعارضة ولا من الشعب، كقانون المظاهرات

(١) التقرير الاستراتيجي اليمني، ص ٥٧، وما بعدها.

والمسيرات والتجمهر.

٢ - يعتري القصور كثيراً من اللجان التي تشكل لتقصي الحقائق، وعدم مقدرتها على مواجهة الاختلالات المالية والإدارية في مؤسسات الدولة، بسبب رجحان الكفة لصالح الجانب الحكومي.

٣ - إن العلاقة غير المتوازنة، بين المجلس والجانب الحكومي التي يبدو فيها رجحان الكفة لصالح الطرف الأخير حتى يظهر عجز المجلس في بعض الحالات في إلزام الحكومة بالعمل بالتوصيات مثل سياسة القروض الخارجية، بل لم يستطع حتى فرض قبول الجانب الحكومي للمساءلة والتحقيق في الجلسات العامة، وفي جلسات اللجان الدائمة بصورة متكررة، واعتماد معايير غير سليمة في ترشيح الأعضاء تحت مبررات قبلية وعشائرية، ترتكز على (القوة، والمال، والنفوذ، والجاه، والقدرة على الحشد) وهذا يشكل ظاهرة غير صحية في المجلس، إلا إنها عادة ما تكون شخصيات غير قادرة على أداء دورها النيابي المفترض، وتعاني من ضعف الإمكانيات الفنية والقانونية والخبرات، وفي حالة تقييم النشاطات التشريعية والرقابية لمجلس النواب، نلاحظ أن (الحكومة) ممثلة بحزب المؤتمر تهيمن على المجلس في تقديم القوانين، وتعديل المشاريع، معتمدة على الأغلبية الموالية للحكومة، وعليه يغيب الدور التشريعي للمجلس النيابي الذي هو في الأصل تجسيد للديمقراطية التي تدعو إليها (العولمة) وإعمالاً لأهم أهداف الثورة اليمنية في إقامة نظام حكم يقوم على الشورى والديمقراطية، والذي يمثل وجود مجلس تشريعي منتخب بالإدارة الشعبية، وعلى ذلك لا يقوم مجلس النواب بدوره الحقيقي في كثير من المسائل كمسألة وقف القروض المضرة بالبلد وبالأجيال القادمة وغيرها من القوانين، كما اقتصر الجانب الرقابي على تشكيل لجان لم تؤد مهمتها على أكمل وجه واقتصرت على الجانب الإعلامي والثقافي والصحي والتعليمي ونزر يسير من الجانب الخدمي، وأهملت حقوق الإنسان الذي تنادي به قوى العولمة ليل نهار وتتخذ منه شعاراً مرفوعاً في كل حفل.

ثانياً: مجلس الشورى:

وأما مجلس الشورى فهو الذي يجمع ألوان الطيف السياسي بالتعيين، وفي كل دورة انتخابية لمجلس النواب يضاف إلى مجلس الشورى عدداً آخر ولم تحدد بعد مهام خاصة

لـه غير المشورة وإبداء الرأي أو رعاية أو استعراض أو تقديم الدراسات والمقترحات، بالإضافة إلى المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدود وهي أصلاً من اختصاصات مجلس النواب [1]!!.

ثالثاً اللقاء المشترك:

وأما أهم ظاهرة سياسية في الجمهورية اليمنية منذ قيام الوحدة هي رفع شعار التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة. وتمثل ذلك واقعاً في اللقاء المشترك الذي يجمع التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ولكنها لم تحقق نجاحاً باهراً في تشكيل معارضة موحدة ومستمرة في أعمال التنسيق والتعاون.

وقد سبق هذا التشكيل تشكيلات أخرى وتكتلات سياسية [2] معارضة، كلها لم تستطع تحقيق شيء يذكر نتيجة للظروف والتغيرات التي مرت بها اليمن وتمثلت بحرب الانفصال. وغيره من الأسباب كالموروثات التاريخية لدى الشعب اليمني وتركيبته القبلية. مثل:

١- (التكتل الوطني للمعارضة)، وضم عدداً من الأحزاب المتعاطفة مع الحزب الاشتراكي اليمني ١٩٩٤/٨/١٩م.

٢- (الائتلاف الديمقراطي للمعارضة) (أو المجلس الوطني للمعارضة ١٩٩٥/٢/٢م) فيما بعد.

٣- (مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة) في ١٩٩٥/٨/٤م. بعد ظهور خلاف بين شريكي الحكم في ١٩٩٦م بشأن مسألة الانتخابات وسجلات القيد والتسجيل، أدى هذا الأمر إلى أن يقوم التجمع اليمني للإصلاح بلقاءات بينه وبين أحزاب المعارضة انتهت إلى ما يسمى (باللقاء المشترك، رسمياً في ١٩٩٦/٨/٢٧م.

وفي انتخابات المجالس المحلية تم التنسيق بين الأحزاب في إطار اللقاء المشترك،

---

(١) التقرير الاستراتيجي، ص ٦٦.
(٢) التقرير ص، ٧١..

من جديد ليظهر بصورة أكثر انتظاماً وأفضل تأثيراً - أدت في النهاية إلى اقتناع الحزب الحاكم بضرورة إجراء تغييرات مهمة في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، لكنها لم تنجح نجاحاً ملموساً بسبب عدم اتفاق المعارضة مجتمعة على قائمة موحدة كما كان متوقعاً، وفي الجملة والتعديلات المطروحة جعلت اللجنة العليا للانتخابات أكثر رسمية وخضوعاً لهيمنة السلطة التنفيذية، وهكذا خاض (اللقاء المشترك) عدة مواجهات حقق فيها نجاحاً في الحصول على نسبة مهمة في عضوية اللجان ساعدها على التخفيف من نسبة الخروقات والانتهاكات، وتم التوقيع على اتفاق للتنسيق المشترك في الانتخابات النيابية يشكل تكتلاً سياسياً يكون قادراً على تشكيل معارضة قوية تضع شيئاً من التوازن السياسي لا سيما إذا حالفها النجاح في الفوز بنسبة من مقاعد مجلس النواب، ولكنه لم يحقق نجاحاً ملفتاً ولذا فإن دوره وتوثيق أواصر الثقة والتفاهم قد لا تستمر[1].

رابعاً الانتخابات واللجنة العليا:

على الرغم من مرور فترة زمنية ليست بالقصيرة على الإعداد لمرحلة الانتخابات والتعديلات الدستورية التي تم إقرارها مبكراً، إلا أن الانتخابات المحلية تمت ولكن بصورة شابها نوع من الصدام السياسي الناتج عن توتر العلاقة بين الأحزاب السياسية ودرجة التزامها بالدستور والقانون حتى حدث ما حدث أثناء فترة القيد والتسجيل من أعمال عنف متكررة تبادل من الاتهامات، وانحيازات وتكتلات، تتعارض مع الروح الديمقراطية، ظهر هذا القصور وهذا التوتر والاحتكاك في أثناء العمل الانتخابي لسنة ٢٠٠٣م كما يشير التقرير الاستراتيجي [2].

أولاً: في مسألة تشكيل أعضاء اللجنة العليا.

تم تعيين عضو واحد ممثل للتجمع اليمني للإصلاح في حين يرى الإصلاح أن العضو لا يمثل حجمه ولا دوره السياسي، كما تم تعيين أمين عام للجنة العليا للانتخابات كمنصب محدث، بالإضافة إلى استحداث قطاعات جديدة مع فروع لها، وتوزيع اختصاصاتها ومهامها.

ثانياً: وفي مسألة التقسيم الانتخابي، فقد أثار ضجة وجدلاً سياسياً تبادلتهما اللجنة

(١) المرجع نفسه، ص ٧٣، ٧٤.
(٢) المرجع نفس، ص ٧٦.

العليا وأحزاب المعارضة، حيث نصف هذا التقسيم بأنه مخالف للمعايير التي حددها القانون، وكما أحيط الأمر بسرية تامة ولم يكشف عنها الستار إلا بعد الانتهاء رغم مطالبة أحزاب المعارضة للجنة العليا بحقها في الاطلاع على إجراءات التقسيم.

ثالثاً: وفي مسألة تشكيل لجان القيد والتسجيل وتوزيع نسبة مشاركة كل الأحزاب المتمثلة في مجلس النواب نشب خلاف حاد بين الأحزاب حول هذه النقطة أدت إلى تقديم مبادرات قامت بها الهيئات والمنظمات الدولية وأطراف أخرى، وحتى تم أخيراً إصدار قرارات اعتمدت نسب المشاركة في الانتخابات المحلية كنسب تمثيل الأحزاب في القيد والتسجيل بحيث تشكل ضغطاً على أحزاب المعارضة وتدفعها إلى الاقتراب من الحل، ولكن أحزاب المعارضة قابلت هذه القرارات بالرفض حتى بادر الشيخ / عبد الله بن حسين الأحمر بحل وسط كان محل قبول الجميع، يقضي باعتماد نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب في مجلس النواب كمعيار لتحديد نسبة مشاركته في لجان القيد والتسجيل، وبهذا رأت المعارضة مع الحزب الحكومي أنهم نجحوا في تثبيت معايير تستخدم أساساً لتحديد نسب المشاركة في أية انتخابات قادمة. ومع هذا فقد اشتكت أحزاب المعارضة من اللجنة العليا، بأنها لم تلتزم بنسب تمثيلها عندما نشرت أسماء أعضاء اللجان الإشرافية واستبدلت عدداً من ممثلي الأحزاب في اللجان بآخرين دون الرجوع إلى الأحزاب، ومن هنا تقدمت أحزاب المعارضة بملف وثائقي يتضمن نماذج من المخالفات والخروقات التي رافقت عملية القيد والتسجيل والحملات التي تم السطو فيها على الأحزاب في لجان القيد والتسجيل، بما يخالف روح الديمقراطية والمشاركة السلمية [1].

رابعاً: وكذلك في عملية القيد والتسجيل اشتكت أحزاب المعارضة من الخروقات والتجاوزات التي قامت بها اللجنة العليا للانتخابات بمشاركة حزب المؤتمر الشعبي العام، بما يشير حسب رؤية المعارضة إلى مصادرة العملية الانتخابية وحسم نتائجها منذ وقت مبكر. حيث سيطرت الارتجالية على أدائها في أكثر من قرار، بل وجعلت من نفسها خصماً للقانون، وحقوق المواطن، وطرفاً منحازاً في العملية الانتخابية، حتى عملت لصالح السلطة التنفيذية، في حين وصفت اللجنة العليا كل هذا التصريحات من

(١) المرجع نفسه، ص ٧٩، ٨٠.

قبل أحزاب المعارضة بأنها حملات تشكيكية ودعائية لا تستند إلى دليل، وهكذا استمرت الأحزاب تعرض ما يضعفها بأنها خروقات ومخالفات تقوم بها الأطراف الأخرى الأمر الذي أدى إلى نوع من الحرج والإزعاج للمراسلين والصحفيين [١].

خامساً: وأما في مسألة تسجيل أفراد القوات المسلحة فقد برزت إشكالية تحديد الموطن الانتخابي لمنتسبي قوات الجيش هل يتم تسجيلهم في الدوائر المحلية أم يوزعون في عموم مراكز الدائرة الانتخابية (النيابية) [٢].

سادساً: وفي مسألة تسجيل النساء: على الرغم من تميز سجلات الناخبين الجديدة بارتفاع نسبة عدد النساء المسجلات، بخلاف ما كان عليه الوضع في السجلات القديمة إلا أنه طرأ على المسألة تأخر بعض المراكز الانتخابية في عملية القيد والتسجيل إما لأسباب اجتماعية أو اعتراض على التقسيم الانتخابي الجديد، لكن مع ذلك تميزت في هذه المرة عن سابقتيها نتيجة للوعي الانتخابي الجيد، وقد يعود ذلك إلى التنافس القبلي[٣] وهذا أوجه الأسباب في نظري حيث أنه حسم المسألة في كثير من الدوائر الانتخابية لصالح الطرف الأكثر جمعاً..

سابعاً: أعمال العنف، لم تخل عملية القيد والتسجيل من أعمال العنف، بل على العكس من ذلك فقد سجلت اللجنة العليا للانتخابات حوادث عنف بلغت (٤٠٧) حوادث مختلفة أسفرت عن سقوط (٧) قتلى و(٤٢) جريحاً بينهم عدد من رجال الأمن.

وترجع هذه الحوادث بالطبع إلى:

١- تركيبة المجتمع اليمني القبائلي العشائري.

٢- عدم التزام اللجان الانتخابية والأمنية بالقانون، وانحيازها الواضح إلى طرف سياسي معين غالباً ما يكون المؤتمر الشعبي العام.

٣- اتساع نطاق التنافس بين الأحزاب السياسية، وتجاوز حدودها المعروفة وبشكل خاص بين حزبي المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، وارتفاع مستوى الاحتقان والتوتر السياسي على إثر الأحداث الأخرى، واستغلالها لشن

(١) المرجع نفسه، ص٨١ وما بعدها.
(٢) المرجع نفسه، ص ٨٢.
(٣) المرجع نفسه، ص ٨١، وما بعدها.

حملات تشهير وتشويه صورة الآخر داخلياً وخارجياً، ومحاولة إلصاق تهمة الإرهاب بالتجمع اليمني للإصلاح تنفيذاً لمخطط استراتيجي يستهدف الإصلاح وجوداً ومستقبلاً.

ومع هذا فقد حاول الحزب المعارض تجنب الانزلاق في مستنقع العنف ونفى عن نفسه كل تهمة ألصقت به، وأن ما يقوم به أفراد من المواطنين لا ينتسبون إليه أبداً بل هو متهم عندهم حسب تصوراتهم.

ويرى الباحث أن مثل هذه الأعمال أو استغلالها يرجع إلى تشويه الصورة لدى العام والخاص، وعدم الوعي الصحيح للعملية الانتخابية برمتها واتخاذ المسألة سباقاً محموماً ولو أدى ذلك إلى العنف وإقصاء الآخر.

وبعد هذا كله فإن المتابع لأحداث الانتخابات والناظر إليها بعين التحليل يجد أنها قد بدأت إرهاصاتها منذ الاستعدادات المبكرة لإجراءاتها بمسائل خلافية حول طريقة تشكيل اللجنة العليا واستبعاد التمثيل الحزبي وعضويتها كما سلف، الأمر الذي سبب تنافساً حاداً وصراعاً مريراً حتى آخر لحظة في الانتخابات، بل ولم تنته حتى الآن وهذا في حد ذاته يدل على قصور الوعي الديمقراطي لدى النخبة فضلاً عن غيرها، وتأثرها بالتركيبة القبلية للمجتمع اليمني وكثيراً ما يتم تقديم المصالح الشخصية على مصلحة الوطن والمواطن!.

* * * * *

المطلب الثالث:
الحقوق والحريات

مما تنادي به قوى العولمة وترفعه ضمن شعاراتها السياسية أيضاً مسألة الحقوق والحريات بمضمونها ودلالتها السياسية والاجتماعية اللتان تجعلان من الشعب المصدر الوحيد للسلطة، وما الدولة إلا متعاقدة مع الشعب الذي يمنحها المشروعية أو لا يمنحها، وما السلطة إلا سلطة القانون التي تنفصل عن شخص الحاكم، ويكون الحاكم أجيراً كما هو واضح لدى المسلمين، ومعلوم من الدين بالضرورة، فالقانون يعبر عن إرادة المجتمع حيث المصلحة المشتركة والخير العام.

وتحقيق التضامن الاجتماعي وتعميق الوحدة الوطنية ويجب الوعي به كوعي

جمعي مشترك بين كل أفراد المجتمع الذين يمثلون مصدره.

ويقصد بالحقوق التي ينبغي أن تطال المجتمعات: الحقوق المدنية والحقوق الاجتماعية الاقتصادية، والثقافية، والقانونية والشخصية، وحقوق البقاء، وترتبط هذه الحقوق ببعضها فهي وحدة واحدة لا تقبل التجزؤ ولا التقسيم.

ويقصد بالحرية: حرية العقيدة، وحرية العمل، وحرية الثقافة والتعبير العلني والممارسة السياسية والملكية والتنقل والحق في الحياة.

والكلام حول هذه الحقوق وتفصيلاتها قد يخرجنا من مضمون البحث، والذي يهمنا منه واقع هذه الحقوق في اليمن. ولما كانت هذه الحقوق هي حقوق عالمية وفقاً لوحدة النوع الإنساني، ووفقاً لحقه في تملك هذه الحقوق، فإن هذه الحقوق تنتظم من خلال البنى والممارسات الأساسية للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تحديث التشريعات الدستورية في ظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

ولعل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في اليمن والوطن العربي، خلال السنوات الماضية - ضمن العالم الثالث - قد أفرزت قابلية التطبيق العالمي لحقوق الإنسان. وكذلك مع التحول السياسي نحو دولة الوحدة والذي أعلن في ١٩٩٠/٥/٢٢م، ثم تجديد التشريعات والقوانين المحلية بما في ذلك الدستور، بما عبرَّ عن التحول الديمقراطي والإقرار الرسمي بالتعددية الحزبية، وحق أفراد المجتمع في التنظيم المؤسسي لنشاطاتهم وعلاقاتهم، وأكدت قوانين الصحافة والأحزاب والانتخابات والجمعيات الأهلية، على الحريات العامة وضمان ممارستها لكل أفراد المجتمع، فظهرت عشرات الأحزاب والنقابات والجمعيات واتسع حجم المشاركة السياسية، وظهرت المرأة تمارس حقوقها السياسية والمدنية، وكل ذلك عبر عن الخطة الليبرالية التى شهدتها اليمن[١].

حيث تفاعلت مع الإطار الدولي في مختلف المجالات ومنها التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما ورد في الهدف السادس من أهداف الثورة السبتمبرية والمادة (٦) من دستور الجمهورية، وقد تضمنت القوانين والتشريعات المحلية عدداً من المعاهدات خاصة التي يتضمنها مفهوم الشرعية الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعهد الدولي

(١) انظر التقرير، ص ١٠٦.

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى مصادقتها على عدد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

ومن هنا فقد أصبحت اليمن طرفاً في معظم المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، وأدرجت في تشريعاتها الوطنية عدداً من المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وقد يدفع اندماجها في السياق الحضاري العالمي لمزيد من التطور الديمقراطي واتساع الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان ذلك أنه في ظل نظام العولمة لم يعد بمقدور أي دولة أن تعزل ذاتها عن العالم ومجريات ما تفرزه العولمة من تغيرات متنوعة سواء كانت سلبية هذه التغيرات أو إيجابية.

وقد نظم الدستور اليمني والقانون كافة المجالات التي تنظم فيها جميع الحقوق والحريات بما يتمشى مع حقوق الإنسان العالمي، كما يتضمن برامج الحكومة وخططها التنموية المتعددة على العمل على ترسيخ الممارسة الديمقراطية وضمان لكافة الحريات والحقوق، كالحقوق السياسية، والمدنية حيث ضمنت الدولة هذا الحق مفصلاً مع اتخاذ كافة التدابير والوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن لهم كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية.

كما يكفل القانون وتتضمن برامج الحكومة الحقوق الاقتصادية، وذلك بتشجيع حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وتشجيع التعاون والادخار والعمل الشريف بما يحقق للمواطن ممارسته بحرية في حدود القانون.

وفي الجانب الاجتماعي يعتبر القانون الأسرة والحفاظ على كيانها أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن - كما تحمي الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب - وتعتبر النساء شقائق الرجال لهن مثل الذي عليهن بالمعروف.

- ويعتبر القانون التعليم والرعاية الصحية والخدمات حقاً لجميع المواطنين والوقوف بجانبه في المحن والكوارث وعليها واجب حماية الآثار وصيانتها وحماية البيئة.

- ومع هذا كله فهناك من يشكك في نزاهة النظام القضائي مما يؤدي إلى التمييز

في الحقوق وعدم ضمان وصولها لكافة المواطنين [1].

وفي هذا السياق شاركت اليمن في عدد من المؤتمرات الدولية، ووقعت على مقرراته مثل:

- مؤتمر القاهرة العالمي للسكان ١٩٩٤م.
- مؤتمر كوبنهاجن العالمي لتنمية الاجتماعية ١٩٩٥م.
- مؤتمر فيينا الدولي لحقوق الإنسان ١٩٩٣م.
- مؤتمر بكين للمرأة ١٩٩٥م.
- وغيرها من المؤتمرات الدولية والإقليمية.

وخلال العقد الأخير من القرن العشرين لوحظ التطور الإيجابي الملموس في مجالات حقوق الإنسان الرسمي والشعبي واتسع الهامش الديمقراطي أكثر ومارس عامة أفراد المجتمع صوراً شتى من الحقوق والحريات العامة مثل:

- حق التنظيم المؤسسي المستقل للأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات الأهلية وإنشاء الصحف وممارسة الترشيح والتصويت في العمليات الانتخابية.

- حق المرأة السياسي العام حيث تزايد ظهورها في هذا المجال وتسلمت مناصب قيادية حساسة.

لكن وبحسب التقرير الاستراتيجي لا يزال الواقع المعاش يومياً يتسم بممارسات متعددة تنتهك ذلك المجال إما بمعوقات قانونية أو إدارية تحد أو تعقد أو تعوق ممارسات الأفراد لحرياتهم المنصوص عليها في الدستور.

أو معوقات ترجع إلى المجتمع ذاته بكافة مؤسساته العصبوية، أو المدنية الحديثة غير المكترثة بحقوق أفرادها وحرياتهم.

كما لم تُغفل اليمن البناء المؤسسي الرسمي في مجال حقوق الإنسان وأكدته باستحداث اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان برئاسة وزير الخارجية التي تطورت فيما بعد إلى منصب وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان. ولإبراز هذا الاهتمام للرأي

(١) انظر التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٢م، ص ٩٦، ٩٧، ٩٨.

العالمي، أسندته الدولة إلى امرأة لتكون أول امرأة تشغل منصب وزير [1].

وأصبحت اليمن طرفاً في معظم المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان وأدرجت في تشريعاتها الوطنية عدداً من المعايير الدولية الخاصة بالحقوق والحريات.

ومع إقرار اليمن واستجابتها رسمياً للمتغيرات المحلية والدولية التي ارتبطت بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم، إلا أنها لم تتبعه تحولات وتغيرات إجرائية وتنفيذية لإعمال تلك الحقوق وتوسيع فرص ممارستها في الواقع المعاش لوجود عوامل تعمل على تعثر التحول الديمقراطي وكبح مساره وبالتالي كبح مسار التحديث الاقتصادي والاجتماعي (التنمية) ورغم التأكيد على الحريات العامة والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ومن المؤسف أن اليمن إلى اليوم وفق مؤشرات التنمية الدولية لا يزال يندرج في إطار الدول الأقل نمواً، ويصنف بمستوى تنموي بشري منخفض، أي أنه لا يزال مجتمعاً تقليدياً تنخفض فيه مستويات التحديث والتنمية التي تتمثل في تهيئة بيئة تمكينية، تعمل على تعزيز قدرات الناس وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم في مستويات المعيشة اللائق (التغذية الكافية، والرعاية الصحية والتعليم، والعمل والحماية).

الأمر الذي يعكس نفسه في ضعف التطور في مجالات حقوق الإنسان (ضعف الوعي - ضعف البناء المؤسسي - ضعف التشريعات وتنفيذها - ضعف تقبل المجتمع للثقافة السياسية الحديثة).

أي أنه لا يمكن تطوير المجال الاقتصادي والاجتماعي بمعزل عن التحديث والتنمية. وإن التقصير في توفير الحاجات الأساسية للسكان تعتبر للوهلة الأولى انتهاكاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإن كان التقصير راجعاً إلى شحة الموارد أو نقصها فعلى الدولة أن توفر السبل الكفيلة بتوفير هذه الحقوق وتبذل غاية جهدها في ذلك.

وبحسب إحصائيات التقرير الاستراتيجي اليمني لعام ٢٠٠٢م [1]، فهذه بعض

(١) انظر: التقرير، ص ١٠٣، وانظر التقرير السنوي للصحوة حصاد عام اليمن (٢٠٠٢) /، ص ٩ - ٢٤، ملف كامل حول الحقوق والحريات، وانظر تقرير عن وضع حقوق الإنسان في اليمن، لعام ٢٠٠١م الصادر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ٤ مارس ٢٠٠٢م، عن وزارة الخارجية الأمريكية من ص ٤، وما بعدها

ملامح الحرمان في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

- (٦٤٪) من السكان لا يحصلون على مياه مأمونة.
- (٥٠٪) منهم لا يحصلون على خدمات صحية.
- ونسبة (٤١٪) من الأطفال لا يلتحقون بالمدارس.
- حجم فقراء الغذاء: (٢٤.٧٪).
- معدل البطالة بين الذكور (١٣.١٪) وبين الإناث (٨.٣٪).

السكان الذين يحصلون على خدمات صحية إجمالي(٥٠٪)حضر(٨٠٪) ريف (٢٥٪).

- معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥+ ٤٧.٣٪).

السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة إجمالي (٣٦٪) حضر (٨١٪) ريف (٢١.٥).

ومجملاً فإن اليمن من جملة الدول المتخلفة التي تعاني من ضعف الفرص الاقتصادية وتزايد معدلات الفقر والبطالة واتساع الفجوات بين الأغنياء والفقراء، وبين الريف والحضر وهي في مجملها تشكل عوامل ضغط قوية على الديمقراطية وحقوق الإنسان في اليمن وتخلق حالة من عدم الاستقرار.

وعليه فإن المجتمع اليمني لا يزال بحاجة إلى مواكبة التطور السياسي علي الصعيد العالمي في القرن الـ ٢١ تأسيس وبناء الديمقراطية وترسيخ مقوماتها ووعي المجتمع والدولة معاً، بضرورتها ومن ثم تأسيس منظومة ثقافية سائدة وأساليب وطرق تنشئة اجتماعية ومؤسسات تعليمية وإعلامية تحوط جميع فئات الشعب ومؤسساته الهيمنة، الشعبية الحزبية حتى يتجاوز الوطن ومسألة العنف وعدم الاستقرار، وتعميق عمليات الاندماج الوطني وحشد الجهود والطاقات لتحقيق التنمية الشاملة.

* * * * *

(١) انظر التقرير، ص ١٠٦.

المبحث الثاني:
الآثار الاجتماعية

إن وقفة تأمل في حال المرأة اليمنية في المجتمع اليمني باعتبارها ركيزة اهتمام قوى العولمة من الناحية الاجتماعية من ضمن استهدافاتها في الدول النامية أو دول الأطراف كما تعبر هذه القوى.

فإننا نجد أنه قد حدثت تحولات هامة وكبيرة في سياق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، كنتاج مباشر لما أسفرت عنه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدولية التي يشهدها العالم.

الحقوق السياسية للمرأة اليمنية:

ومنذ ما يقرب من أربعة عقود أصبحت المرأة اليمنية محل نظر واهتمام الجهات الرسمية وغير الرسمية، كما هو واضح من خلال الدعم النسوي للانتخابات في مجلس النواب والمجالس المحلية، وغيرها من مراكز الدولة التي شاركت فيها المرأة اليمنية، تطبيقاً لمواد الدستور اليمني الذي سار معها ولصالحها، وتحقيقاً لحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية، كما أننا نلاحظ انضمام المرأة اليمنية إلى جملة من الاتفاقات والمقررات والإعلانات الدولية والإقليمية التي تهتم بخصوصيات المرأة والنهوض بها وبأوضاعها في شتى نواحي الحياة، وتتعامل الجهات الرسمية وغير الرسمية على العموم مع هذه الاتفاقات والمقررات بما يتناسب والمرجعية الدينية والثوابت الوطنية، ونشطت الجهات الرسمية وغير الرسمية في اللقاءات والمؤتمرات والندوات المحلية والخارجية للعناية بالمرأة حتى أنشئت اللجنة الوطنية بقرار من رئاسة الوزراء تعنى برسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة، وبقضاياها التنموية الاجتماعية، وتربط علاقات جيدة مع مختلف المنظمات الشعبية والنسائية على مستوى الداخل والخارج.

ولا يفوتنا ذكر مؤسسات المجتمع المدني من منظمات جماهيرية، وأحزاب سياسة ونقابات وجمعيات نسائية تعكس في الوقت الراهن اهتماماً جيداً بالمرأة، وقضاياها المتصلة بالتعليم والصحة الإنجابية والتدريب المهني والفني والتأهيل.

هذه كلها علامات ونقاط بارزة تدل على أن المجتمع اليمني بشقيه الرسمي والشعبي، قد سلك مسلكاً يتماشى والنظام العالمي الجديد في التعامل مع المرأة، فلم يعد هناك مجال لتهميشها أو إقصائها عن حركة المجتمع وتطوره، وربما تلعب العادات والتقاليد والموروثات الثقافية دوراً كبيراً في عرقلة المسيرة التنموية للمرأة - ولكن الباحث يرى أن هذا الدور قد يكون في كثير من الأحيان علامة صحية للمجتمع المحافظ.

ومن ضمن الاتفاقيات التي اجتهدت بلادنا في التوقيع عليها والالتزام بمقرراتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو Cedaw).

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية (سيداو CEDAW)، اعتبرت الإسلام أحد مصادر التمييز، بقصد أو بغير قصد!! إلا أننا نجد اليمن، من ضمن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، لم تألُ جهداً - خاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م، في اتخاذ جميع التدابير المناسبة مع ما لا يتنافى مع ديننا الحنيف ودستورنا الحصين، بحصن الشرع، ودون أي إبطاء للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والإدارية وغيرها من الميادين. حيث مكنتها من ممارسة كافة حقوقها بما فيها التمكين من واقع صنع القرار السياسي، وكفلت لها هذا الحق ضمن بنود الدستور والقانون: حيث شاركت المرأة في الحكومة كوزيرة - وفي مجلس الشورى، وشاركت في مكتبي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، وانخرطت في سلك الأحزاب السياسية، وفي السلك الدبلوماسي، وفي المجالس المحلية، وفي السلطة القضائية، والمحاماة، كما شاركت في القطاع الخاص وإن بنسبة ضئيلة، كما أن لها وجوداً وحضوراً فاعلاً في مؤسسات المجتمع المدني، واتخذت الحكومة بهذا الصدد إجراءات كفلت من خلالها إدماج النساء في الحياة العامة من بينها [1]:

١- إقرار الاستراتيجية الوطنية للمرأة عام ١٩٩٧م.

---

(١) انظر د. علي محمد النصيري: ورقة مقدمة إلى المؤتمر اليمني الثاني لمناهضة العنف ضد المرأة، عن مركز مساندة قضايا المرأة، ٤، ١٩٩٩/١١/٥م، ص ٤، ٥، وانظر: تقرير وضع المرأة اليمنية بعد مؤتمر بيجن (المحدث) سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٢٠، ٢١، عن المجلس الأعلى لشؤون المرأة، اللجنة الوطنية لشؤون للمرأة، وانظر: الاستراتيجية السكانية، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م، وانظر البرنامج العام للحقوق اليمنية المقر من مجلس النواب ٦/٧ /٩٨م.

٢- إقرار الاستراتيجية العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار لسنة ١٩٩٨م.

٣- إقرار الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتاة لسنة ١٩٩٨م - ٢٠١٠م.

٤- إقرار الاستراتيجية الوطنية المحدثة للأمومة والطفولة.

٥- إقرار الاستراتيجية الوطنية والاهتمام بصحة الأم والطفل.

تنفيذاً لتوصيات بيجن ١٩٩٥م [١].

كما كفل الدستور حق المساواة بالرجل في الحقوق والواجبات بما لا يتعارض والشريعة الإسلامية، وكفل لها الإسهام في الحياة بجميع مجالاتها.

فقد نصت المادة (٣١) على أن: (النساء شقائق ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله الشريعة وينص عليه القانون وجاء في المادة (٤٠) من الدستور ما نصه «المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة».

كما جاء في المادة (٢٤) ما نصه: «تكفل الدولة الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصيغ القوانين لتحقيق ذلك» [٢].

وكفل الدستور كذلك كما جاء في المواد (٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧) أن المرأة متساوية مع الرجل في كافة الحقوق التي نظمتها القوانين في شتى جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والانتخاب والترشيح، وإبداء الرأي في الاستفتاء، كما كفلت الدولة الحالات التي تقيد حرية المواطن، وأنه لا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم من المحكمة المختصة، إلى غير ذلك مما يفيد الرجل والمرأة على السواء[٣].

وأما فيما يتعلق بالخدمة المدنية، وقانون العمل فقد: صدر بشأنهما القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م والقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥م، وتميزاً بمساواتهما بين الرجل والمرأة

(١) انظر: تقرير وضع المرأة اليمنية بعد مؤتمر بيجن (المحدث) المرجع السابق، ص ٣١، ٣٢.

(٢) انظر: المؤتمر اليمني النسائي لمناهضة العنف ضد المرأة صنعاء - مركز مسائدة قضايا المرأة ٣ - ٥ ديسمبر ١٩٩٩م، ص ١٨.

(٣) انظر: د علي محمد النصيري: ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر اليمني الثاني لمناهضة العنف ضد المرأة، عن مركز مسائدة قضايا المرأة ٤، ١٩٩٩/١١/٥م، ص ٤، ٥، وللمزيد انظر: قوانين الإجراءات الجزائية وقوانين الجرائم والعقوبات.

والتعيين والترقية، كما أدعما بميزات إضافية بشأن المرأة ووضعها خاصة في الحالات التالية[1]:

- وضع خاص للحامل، وضع خاص للمرضع، ووضع خاص لحالة الوضع.

نظرة المجتمع اليمني للمرأة

ومع ذلك تشير التقارير إلى أنه لا يزال هناك نوع من التمييز الواضح بين الرجل والمرأة من قبل القائمين على رسم السياسات والخطط في مرافق الدولة خاصة في القطاع الخاص[2].

كما تشير التقارير إلى أن النظرة إلى المرأة لا تزال دونية [*] فتحدد لها أعمالاً خاصة بها، ولا تتجاوزها إلا في حالات نادرة جداً.

ويرى الباحث أن التقارير وإن كان فيها شيء من الحق إلا أن الإثارة والهالة التي وضعت حولها قد زادت عن حدها وخرجت عن طورها، ولا أدري لماذا كل هذا الضجيج!! مع أننا نشاهد المرأة في اليمن وفي غير اليمن، وإن كانت اليمن أقلها بحكم أنه لا يزال تحكمه بعض العادات والتقاليد النابعة من الدين الحنيف، تشاهد بعض النساء يتمتعن بما يزيد عن حقوقهن، فقد خرجن سافرات، واختلطن بالرجال في مجالات العمل وفي شتى ضروب الحياة، ولعلها خطوة تتبعها خطوات في ظل نظام العولمة، الذي يعقد المؤتمرات تلو المؤتمرات، لإخراج نساء المسلمين وإلحاقهن بالغربيات، شكلاً ومضموناً، وتفكيك الأسرة بحجة المشاركة في التنمية، والقضاء على الفقر، والمساواة المطلقة، تحت عناوين منكرة من الحقوق الصحية والجنسية والتناسلية، وغيرها مما

---

(١) المرجع السابق، ص ٧.

(٢) وانظر لذلك ملخصاً عن دراسة مساهمة المرأة في الوزارات (صندوق الأمم المتحدة للسكان) عن مجلة حقوقنا اليمنية الصادرة عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان العدد (١٥) ٤ إبريل سنة ٢٠٠٣م، ص ٣٨، وما بعدها، وللمزيد انظر د. سعاد عثمان عبدالرحيم الخصخصة والمرأة العامة سلسلة أوراق يمنية العدد (١١) صادر عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص ٢١، وما بعدها.

(*) والباحث لا يقر هذه النظرة. على إطلاقها حيث أن المرأة مكرمة بتكريم الله لها في الشريعة الإسلامية بما يصبون كافة حقوقها وحرياتها - وينظر إليها نظرة تقدير وإجلال واحترام حتى جعل الإسلام المرأة كما قرر في الحديث شقيقة الرجل لا فرق بينهما إلا في التكوين الفيزيولوجي.

تمجها الأسماع وتعي من ذكرها الألسن، مع أن الإسلام قد كفل للمرأة الحق في النفقة من يوم ولادتها إلى يوم وفاتها فعلى الأب ثم الأقرب فالأقرب ثم الزوج...

فإن طلقت فعلى عائلها الأول، فإن لم يكن لها أب فالأقرب من عصبتها وأرحامها فإن لم يكن لها أحد فمن بيت مال المسلمين.

والمسألة لا تستلزم كل هذه الضجة والهراء والضجيج الذي أصم الآذان وأخرس ألسنة أهل الحق، وترك كثيراً منهم حيارى حيال هذه المسألة (العويصة)، وعند النظر إلى وثائق المؤتمرات التي تعقد تحت مظلة الأمم المتحدة ورعايتها يتضح لنا أن أكثرها مخلة بالآداب وترفضها الأعراف والتقاليد، فضلاً عن الأديان والفطر والأخلاق، كمسألة المساواة التي أرقت الغرب وأهلكتهم وشتت أسرهم وجعلتهم شذر مذر، ومزقت مجتمعاتهم كل ممزق، ومن أجل هذا يريدون دك حصن المسلمين الأخير (الأسرة) باسم الحقوق والحريات.

وعوداً على بدء، بين يدي تقارير كثيرة [1] تتكلم عن وضع المرأة اليمنية تعج أكثرها بما ليس من ورائه إلا الكيد للمرأة والإصرار على إخراجها من مملكتها وعزها ومكان صونها (البيت) تحت تلك الحجج الواهية التي تكررها مؤتمرات الأمم المتحدة، لتقررها وتلزم من يوقع عليها. وعلى نفس الوتيرة اتفاقية (سيداو) للقضاء على جميع

(١) من هذه التقارير على سبيل المثال:
المرأة والتنمية والتصور الإسلامي لدور ومكانة المرأة، إعداد. أ. د. نورية علي حمد، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، صادر عن المجلس الوطني للسكان، الأمانة العامة (صنعاء) الإدارة العامة للتخطيط وتنمية الموارد، إدارة المرأة والنوع الاجتماعي.
أحمد على الأحصب رؤية مستقبلية للنشاط المدني في مجال حقوق الإنسان، - المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية لحقوق الإنسان، أستاذ بقسم العلوم السياسية، جامعة صنعاء.
العنف وثقافة المجتمع اليمني: ورقة عمل قدمت للندوة حول العنف ضد النساء وخصوصيته في الثقافة اليمنية صنعاء ٢٢ - ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١م، إعداد د. عادل الشرجبي.
المرأة والصحة الإنجابية ورقة عمل قدمت لندوة مكان المرأة في السياسة السكانية، ١٥ - ١٧أكتوبر ٢٠٠١م، د. أحمد عبد الله عبد القاهر الصلاحي.
=
=دور العدالة والإنصاف وتمكين المرأة أ. د. محمد عبد الجبار سلام، صادر عن المجلس الوطني للسكان الأمانة العامة للتخطيط وتنمية الموارد إدارة المرأة والنوع الاجتماعي، إلى غير ذلك من الأوراق التي تكرر نفس الفكرة لتقررها في العقول وتجعلها من المسلمات لدى المجتمع اليمني بشقيه الذكور والإناث.

أشكال العنف من وجهة نظرهم - ضد المرأة - وفيما يتعلق بمؤشر الفقر البشري، تعتبر هذه التقارير أن أحد أسبابه غير المباشرة هي الزيادة في النمو السكاني ومن الأسباب المباشرة انخفاض مستوى مشاركة المرأة في القوة العاملة، وتصنيف اليمن ضمن الدول التي تحتل المرتبة الـ ٧٦ من بين ٨٥ بلداً في مؤشر الفقر البشري.

ومن أجل هذا اتخذت الدولة جملة من التدابير المالية والمؤسسية للإصلاح المالي والاقتصادي والإداري، وبرنامجاً لمكافحة الفقر وإيجاد فرص عمل [١].

تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والمالي النقدي، والنهوض بالتنمية في كافة المستويات على المدى المتوسط والبعيد[٢].

ومن أجل مكافحة الفقر فقد أصدر مجلس الوزراء وثيقة في ١٩٩٨م ركزت على عنصر التنمية وتخفيف عبء الفقر، وشملت القطاعات ذات الصلة بالرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة والتنمية الريفية والتدريب المهني والتشغيل والأسر المنتجة ودعمها، وتشغيل برنامج الإقراض الصغير، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج مكافحة الفقر[٣].

كما أنشئ[٤] صندوق للرعاية الاجتماعية بقصد تقديم المساعدات المالية النقدية المباشرة لعدد من الأسر الفقيرة، وأنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي يهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للفقراء، من خلال تمويل مشروعات في مجالات الصحة الأولية والتعليم الأساسي والمياه والأنشطة البيئية في المناطق الريفية، إلى غيرها من المشروعات التي تهدف مساعدة المرأة ومساندتها والوقوف معها للتغلب على مشكلة الفقر.

وفي الناحية التعليمية[٥] حظيت الأنثى بنصيب وافر وحضور لا بأس به ووجود في كل مراحل التعليم ومحو الأمية والتدريب المهني والتقني والتدريب غير النظامي (الأسر

---

(١) عن تقرير وضع المرأة اليمنية بعد مؤتمر بيجن (المحدث) سبتمبر ٢٠٠١م، ص١، ٢، ٣.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣.
(٣) المرجع نفسه، ص ٤.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٠ - ١٧.
(٥) المرجع السابق نفسه.

المنتجة).

وإن كانت النسبة ضيئلة بالنسبة للذكور إلا أن الأمر في مجمله يحظى باهتمام من قبل الحكومة والمجتمع في الجانب التعليمي.

وفيما يتعلق بالجانب الصحي والإنجابي لم تحظ المرأة برعاية صحية كاملة في الجانب الصحي والإنجاب على الرغم مما تتناقله وسائل الإعلام ليل نهار وصباح مساء إلا أن التقارير أشارت إلى أن الإنفاق على الصحة لا يتعدى (٤٪ أو ٤.٢٪)[١] من إجمالي إنفاق الموازنة العامة للدولة، ولا زالت معدلات الخصوبة مرتفعة جداً بين نساء اليمن. وهذا وإن كان لا يرضي قادة العولمة إلا أن الباحث لا يرى في ذلك بأساً، بل هو الأمر الطبيعي، ولا بأس من تنظيم الخصوبة والمباعدة بين الولادة أو على الأقل تأخذ الفترة القرآنية والرضاعة الطبيعية، ولا بأس كذلك في نظري بتأخير الإنجاب إلى ما بعد العشرين، وذلك بتأخير سن الزواج، لكن لا يكون ذلك بشكل مقنن، بل بتوفير سبل أخرى، وكدمج المرأة في التعليم وتحريضها وحثها على مواصلة الدراسة وتعليمها العالي مع الأخذ في الاعتبار الضوابط الشرعية لذلك [٢].

وحظيت المرأة بجهود حثيثة في إنشاء بعض الآليات والبرامج الحكومية وغير الحكومية التي من شأنها تعزيز دور المرأة، ولكنها لا زالت غير تامة ويعتريها النقص كما أشار هذا التقرير [٣].

مثل:

١- الإدارة العامة للتنمية المرأة الريفية تابعة لوكيل الوزارة لشؤون الزراعة.

٢- الإدارة العامة لشؤون المرأة والطفل تابعة لقطاع التنمية الاجتماعية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

٣- الإدارة العامة للأسر المنتجة تابعة لقطاع التنمية الاجتماعية وزارة الشؤون

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٧، وانظر د. يحيى صالح محسن: اليمن إلى أين أرقام ومؤشرات، سلسلة أوراق يمانية الصادرة عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (٧) ديسمبر ١٩٩٩م، ص (٥٢، ٥٣).

(٢) انظر التقرير، ١٨.

(٣) انظر التقرير، ٣٣.

الاجتماعية والعمل.

٤- الإدارة العامة للمرأة تابعة لوزارة الإعلام.

٥- الإدارة العامة للمرأة تابعة للإدارة الصحية.

٦- الإدارة العامة للمرأة تابعة لوزارة الثقافة والسياحة.

كما شكل مجلس أعلى لشؤون المرأة بقرار من رئيس الوزراء رقم(٦٨)لسنة٢٠٠٠م، وسجلت اللجنة الوطنية للمرأة بقرار من رئيس الوزراء رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٩٦م.

وغير ذلك مما أدى ببعض الرجال إلى الغيرة على أنفسهم من وضع المرأة الذي حظي باهتمام كبير ومبالغ فيه، إرضاء ومسايرة للنظام العالمي الجديد.

كما يشير هذا التقرير إلى جملة من الإدارات المستحدثة والجمعيات الاجتماعية لتنفيذ السياسات والبرامج والخطط والمشروعات التي تعمل على النهوض بأوضاع المرأة والاهتمام بقضاياها ورعايتها مسايرة أيضاً للنظام العالمي الجديد أو بالأصح (العولمة) (١).

والملاحظ أن هذا التقرير وغيره من التقريرات التي قدمت كأوراق عمل لمؤتمرات وندوات بشأن المرأة، ومراقبة وضعها، لم ترض حتى الآن عما وصلت إليه المرأة.

ففي كل مجال وفي كل حقل من الحقول التي تتكلم عنها هذه التقارير نلاحظ أنها دائماً تكرر أن المرأة لم تصل إلى الوضع المأمول في هذا الشأن أو في هذا الحقل أو في هذا المجال. ولا بد من اتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز وضع المرأة أكثر وأكثر!!

مع أننا نراها ربما في كثير من المجالات قد تعدت طورها وخرجت عما رسم لها ولكنهم يريدون لها كما أسلفت التغريب الخالص من الشوائب العربية والإسلامية وإخراجها من كل الأعراف والتقاليد والعادات والله المستعان.

* * * * *

(١) المرجع السابق، ص ٣٥، ٣٦.

المبحث الثالث:
الآثار الثقافية

منذ أن أعلنت اليمن ارتباطها بالإنترنت لأول مرة عام ١٩٩٦م، كان هذا الحدث بمثابة دخولها عصر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، متعددة الأغراض والجوانب فسارعت العديد من المؤسسات والمرافق والصحف والمجلات إلى الاستفادة من هذه الخدمة الجديدة، ومن جانبه سارع القطاع الخاص أيضاً إلى الاستفادة من هذه الخدمة ففتح العديد من المحلات التي عرفت باسم (مقاهي الإنترنت).

كما شهدت الفترة الواقعة بين عامي (٢٠٠٠ - ٢٠٠١م) تسارعاً في افتتاح المزيد من هذه المحلات لتقديم خدمات الإنترنت بسبب إقبال الجمهور المتزايد كل يوم، وبالذات من شريحة الشباب والمراهقين للاستفادة من هذه الخدمة المقدمة لهم [١].

وباعتبار الإنترنت من أهم الوسائل الإعلامية والاتصالية التي تتدفق من خلالها الأفكار والمعلومات الموجهة ضمن موجة (العولمة الثقافية والإعلامية) فقد طغت على الساحة اليمنية وخاصة بين من يرتادون هذه المحلات بغرض الاستفادة - مشاكل أو سلبيات وخيمة يمكن تلخيصها في النقاط التالية [٢]:

أ - تغلب على المستفيدين من هذه المحلات استقبال برامج تسعى إلى تحطيم الشباب من خلال نشر ما يثير الرغبات الغريزية، وأفكار العنف، والأنانية نتيجة لارتباطها بالقنوات الفضائية التي تحمل مواد وبرامج وأفكار تتعارض مع قيمنا ومبادئنا وعاداتنا الإسلامية.

ب- يعمل البث المباشر المرتبط بالإنترنت على تعميق الرغبة لدى المتابع لها إلى الاستهلاك واستثارة الرغبة لتقليد الأنماط الاستهلاكية القادمة من الغرب وتعود الشباب والمراهقين على متابعة الجديد من تلك الأنماط تأثراً وانبهاراً بالحضارة الغربية القادمة بلا قيود ولا موانع.

---

(١) فرحان البجم ورفيق درهم: دراسة منشورة: شبكات الإنترنت في العالم متابعات إعلامية، العدد (٥٨) ١ - ١٩٩٨/٢م.

(٢) انظر: د / محمد معمر عبد الوهاب: العولمة والهوية الثقافية في اليمن - أوراق يمانية، عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية سوريا - العدد (١٦) أكتوبر ٢٠٠١م، ص ١٣.

ج- تميل شريحة الشباب والمراهقين من الذكور والإناث على السواء، إلى متابعة البرامج الهابطة والتي تخلق روح الانهزامية والاتكالية والتبلد الفكري وفي مجال الفضائيات بدأ البث[1] التجريبي للقنوات الفضائية اليمنية في ديسمبر ١٩٩٥م، وانتشرت عملية استخدام صحون استقبال البث الفضائي في أسطح المنازل، بشكل مكثف في عام ٩٦م مع بداية البث المنظم.

وتنبهت أخيراً وزارة المواصلات إلى هذه السلبيات عامة وعلى الخصوص، سلبية الإنترنت، حيث توجد شريحة الشباب والمراهقين من الجنسين بكثافة، فأصدرت قراراً بمراقبة مقاهي الإنترنت، وإلغاء الحواجز التي كانت تفصل بين الأجهزة وبعضها، بحيث يستطيع القائم على المقهى رؤيتها بسهولة، مما قلل المفاسد التي بدأت تستشري خلال الفترة السابقة، وهذه محمدة تشكر عليها الوزارة.

كما تأسست بعض الشركات التي قامت بتوصيل البث الفضائي لقنوات التلفزيون بواسطة (الكابل) إلى المنازل نظير رسوم اشتراك شهري بسيط وذلك تسهيلاً للمواطنين غير القادرين على إدخال الخدمة مباشرة بواسطة جهاز (الدش) والهوائي المستقبل للبث الفضائي [٢].

وفي ظل الصراع الحاد والتنافس المحتدم بين القنوات الفضائية التي أضحت في الغالب تسيطر عليها مؤسسات القطاع الخاص، من أجل كسب مزيد من الربح باعتبارها قنوات تجارية، فإنها لا تحرص على اختيار نوع وجودة المادة المقدمة للمشاهد، بل تسعى إلى اختيار ما يضمن لها تحقيق الأرباح الهائلة ببث ما يتوافق مع ثقافة العولمة المطلوب ترويجها وإيصالها إلى كل شعوب العالم بغض النظر عن ديانات وثقافات وأفكار وسلوكيات كل شعب أو مجتمع على حدة.

ولما توسع البث أكثر ظهرت نتائجها الوخيمة وسلبياتها الخطيرة المتمثلة بالنقاط التالية[٣]:

١- عملت هذه القنوات وفق سياسات وتوجيهات مرسومة سلفاً على تصدير عدد من

(١) د / محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص
(٢) المرجع نفسه ص١٥.
(٣) المرجع نفسه ص١٦.

الأفكار تتعارض مع عاداتنا وقيمنا الدينية والثقافية واستفحل الأمر أكثر..... شريحة الشباب والمراهقين على برامج الفضائيات في ظل غياب الدور الرقابي خاصة من جانب الأسرة مما أدى إلى بروز عادات وأساليب استهلاكية تافهة متهاوية هي إلى عادات الغرب أقرب منها إلى عادات المسلمين تتعارض مع توجيهات القرآن الكريم التي تدعو إلى الاقتصاد والتكافل والتعاون والتراحم قال تعالى:{وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا} [الأعراف: ٣٥].

وقال تعالى:{وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ} (١).

٢ - وبسبب عدم قدرة وسائلنا الإعلامية على الوقوف والصمود في وجه الفضائيات العالمية التي تستهوي هاتين الشريحتين، فيمضون الأوقات الطويلة في متابعتها فتتعلق بها قلوبهم وتضيع أوقاتهم، وتهدر طاقاتهم وبالتالي تغير مجرى حياتهم.

٤- تحتل البرامج الموجهة إلى الأطفال والقادمة من الدول الغربية الستة العظمي حتى طغت على ما تقدمه برامج الفضائيات المحلية سواء اليمنية منها أو العربية، مما يؤدي إلى تأثيرها على التكوين النفسي والاجتماعي للأطفال لأنها تتعارض مع أنماط حياة مجتمعاتهم التقليدية والاجتماعية حيث يتفاعلون معها لدرجة أنها قد تخلق فيهم روح العداء والعنف والأنانية إذا لم تكن هناك مراقبة أبوية أسرية تحد من تأثير هذه البرامج في تكويناتهم النفسية والاجتماعية التي تنعكس على سلوكياتهم اليومية وتتأثر بما يعرض عليهم من أفلام وألعاب تنحو منحنى العنف، وتعمل على تغييب الأثر الديني والأخلاقي(٢).

* * * * *

(١) (الإسراء: ٢٦، ٢٧).

(٢) ولمزيد من إثراء الموضوع انظر حبني هوب دراسة جديدة تؤكد نتائج التعرض لعنف يزيد العدوانية، ترجمة أحمد أبو زيد محمد عن مجلة المعرفة العدد (٩٧) يونيو /٢٠٠٣م، ص٢٦.

المطلب الأول:
خطورة ثقافة العولمة على المجتمع اليمني

يظل اليمن من الدول النامية التي لا يملك القدرة على اختيار أفضل المعلومات والأفكار الإعلامية، والأخبار التي يوجهها الإعلام العالمي المسيطر، عن طريق وسائل الاتصال السمعية والبصرية من قبل عدد محدود من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك تشكل اليمن سوقاً مفتوحة من جملة أسواق الدول النامية، لتلك الثقافات القادمة دون قدرة على التمييز والاختيار والتي غالباً ما تكون معارضة للعادات والتقاليد التي هي من صميم ثقافة الشعب اليمني ضمن ثقافة الدول الإسلامية، والمعتقدات الدينية التي تنتهجها هذه البلدان، وها نحن نلاحظ أنه يتم اختراق ثقافتها تدريجياً كما سلف، إلا أن الدور الكبير والحمل الثقيل ينبغي أن يناط بالعلماء والمصلحين، فهم صمام الأمة وسياجها في الحافظ على ثقافة الأمة النابعة من دينها الإسلامي الحنيف. وهم السد المنيع والحاجز المتين، لمنع سموم التكنولوجيا المتقدمة والحديثة لمختلف وسائل الإعلام من إنترنت وفضائيات، ووكالات أنباء وغيرها من الوسائل..

ولا بد من إعداد خطة استراتيجية، وتهيئة جماهيرية، تعمل على تعميق الثقافة الإسلامية وترسيخ مفاهيمها وممارستها على الواقع لإيجاد وعي شامل لدى المجتمع، خاصة النشء الجديد، للإيمان بها والتعلق بمكوناتها [1].

وكما هو الحال في الدول النامية فإن المشاكل والصعوبات التي تواجه اليمن هي نفسها التي تواجه الدول النامية في مجال مواجهة العولمة الثقافية، ومن أبرز المشاكل هو تخلف المناهج التعليمية وعدم مجاراتها لما هو حاصل من تطور، بحيث تعجز في الوضع الحالي عن تطوير مستوى غرس المناهج الثقافية للهوية الإسلامية ثم الوطنية في نفوس الأجيال الجديدة، لإيصالهم إلى الاقتناع الكامل بالتمسك بتلك القيم الوطنية لهويتنا الثقافية اليمنية النابعة من عقيدتنا الإسلامية السمحة.

وهذا العجز ناتج عن عدم وجود ارتباط واضح في المناهج بين التعليم والثقافة

---

(١) انظر: العولمة والثقافة الشعبية، المحلق الثقافي لصحيفة الثورة اليمنية العدد (١٢٤٤٥) ٢٠٠١/٩/٣، ص ٨.

الأمر الذي ساعد على زيادة مخاوفنا من العولمة الثقافية الموجهة إلينا كمسلمين وعرب متميزين بخصوصياتنا الثقافية وهويتنا الإسلامية [1].

ولهذا يجب ربط الثقافة بالتعليم في المناهج الدراسية لأنها واحدة من القنوات المهمة التي يجب إيلاؤها اهتماماً خاصاً لتعزيز الهوية الثقافية الإسلامية والوطنية، حتى تستطيع أجيالنا التعامل مع ثقافة العولمة وتميز بين الإنساني منها واللاإنساني والمفيد وغير المفيد خاصة الوسائل التي تستخدمها قوى العولمة، كالإنترنت والفضائيات ووكالات الأنباء وغيرها من الوسائل.

* * * * *

(١) انظر: د / محمد معمر العولمة والهوية الثقافية، ص١٩.

obeikandl.com

المطلب الثاني:
أدوات نشر الثقافة في اليمن وسموم العولمة

على الرغم من تنوع وسائل وأساليب الإعلام في اليمن وضمان الدستور اليمني والقوانين عدداً من المواد التي تمثل مرجعية واضحة تؤكد على حرية الإعلام الرسمي، وعدم جواز إخضاعه لسيطرة حزب واحد والسماح لجميع الأحزاب السياسية باستخدامه للتعبير عن مواقفها [1]، إلا أنه يعتريها القصور في إيصال الثقافة اليمنية الأصيلة النابعة من الدين الإسلامي الحنيف، وعلى الرغم من المخاوف التي تثأر عن ثقافة العولمة، فإن برامج التوعية التي تعمق الثقافة الإسلامية أيضاً، ليست بالمستوى الذي يجب أن يكون، بل إنها في الغالب لا تخرج عن سفاسف الأمور وتفاهتها كالغناء والموسيقى وكيل المدائح والثناء، واستعراض الصور وثقافة المسرح والرقصات الشعبية التي لا يمكن أن تنشئ جيلاً صامداً يقف في وجه ثقافة العولمة، بل على العكس من ذلك بحكم هيمنة القوة السياسية (الحاكمة) على وسائل الإعلام الرسمية الأكثر أهمية والممولة من الميزانية العامة للدولة، ومن أبرز وسائل نشر هذه الثقافة الضحلة الميتة:

١ – التلفزيون المتمثل بالقناتين الأولى والثانية.

صحيح أن فيه برنامجاً دينياً ولا ينكر ذلك وقد حمده الخاص والعام، لكن الحقيقة أنها غير كافية، أو أن ما يعرض بعد تلك البرامج تطغى على الممدوح منه، ولا يلتصق في الذهن سوى تلك الصور الممزوجة بالأمور الصاخبة من غناء ومسلسلات ترفيهية، وبرامج ضحلة سامجة.

وصحيح أن هناك تغييراً من حيث الإخراج الفني والتشكيلي وكل الفائدة المرجوة لا تكاد تذكر وتبقى الأهداف واضحة المعالم وهي خدمة (النظام) والدعاية له والترويج بسياساته وخياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمجيد الزعيم الأوحد.

كما أن حرية استقلال وسائل الإعلام مثل القنوات التلفزيونية والإذاعية ما تزال من المحرمات [2].

٢ – الإذاعة:

وما دور الإذاعة بأفضل من دور التلفزيون، وهي مشحونة بنفس البرامج وعلى نفس الوتيرة تسير، خاصة وأنها قطاع حكومي، يعمل مع التلفزيون لخدمة الحكومة،

---

(١) التقرير الاستراتيجي اليمني، ص ١٤٧.
(٢) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٠، ص ١٤٦.

ولمن يتعامل معها سواء من الداخل أو الخارج، وما يذكر من ثقافة العولمة فليست بمنأى عن المستمعين بل كثيراً ما تشجع هذه الثقافة، ولو بطريق غير مباشر وتتمثل في الاهتمام المبالغ فيه بالإعلانات الاستهلاكية، ونشر القيم الغربية [١].

٣- الصحافة [٢]:

تتمتع الصحافة المكتوبة بتنوعها وحريتها، في ظل نظام التعددية السياسية والديمقراطية فهي تمارس مهامها وفقاً للقوانين المعلنة والنافذة والحقيقة أن الصحافة تلعب دوراً هاماً في عملية التوعية والتثقيف الجماهيري وتوسيع نشر الثقافة اليمنية بكل جوانبها المختلفة لها دورٌ بارزٌ أيضاً في نشر ثقافة العولمة، لا لاستلهامها ولكن للتحذير منها [٣].

وهناك من الصحافات ما أخرجت أعداداً متكاملة وملفات متتالية حول هذا الموضوع ولقد استفاد الباحث منها كثيراً أشرت إليها في ثنايا البحث.

وهي أنواع: صحافة حكومية - أهلية - حزبية - منظمات ومؤسسات غير حكومية.

١- الكتاب: وهكذا اضطلع الكتاب بدور بارز في نشر الثقافة اليمنية، ولم تغفل أن تناول ثقافة العولمة تحذيراً منها وحيطة، فقد عمل الكتاب على ربط الجماهير اليمنية بثقافتهم وإن كنت غير مقتنع بكثير منها، إلا أنه دور يشكر في جانب التحذير وأخذ الحيطة من ثقافة العولمة[٤].

وهناك المسرح حيث يركز اهتمامه على ترجمة الروايات التي تهتم بالتاريخ اليمني والثقافة الشعبية، ولا يعرج كثيراً على الجوانب السلبية للعولمة لا من قريب ولا من بعيد، وتنحصر بقية الوسائل في السينما والأغنية إلى جانب المراكز الثقافية - والندوات التي تقام من أسبوع لأخر.

ويأتي دور الجامعة في القمة متوجاً لما سبق في الحفاظ على الهوية الثقافية، إلا أن الجانب العلماتي يغلب على نهجها في تشجيع العولمة وثقافتها التي تصدر إلينا عبر وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها[٥].

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها، ومحمد عبد الوهاب، العولمة والهوية الثقافية، ص ٢٦.

(٢) العولمة والثقافة الشعبية - الملحق الثقافي لصحيفة الثورة اليمنية، العدد (١٣٤٤٥) ٣٠ - ٩ - ٢٠٠٣م، ص ٨.

(٣)مصطفى عمر النير - الهوية الثقافية العربية والتعليم العالي في الوطن العربي في ظل العولمة، مجلة الفكر العربي، العدد (٩٧)، ١٩٩٩م، ص١٩.

(٤) سالمة أحمد سلامة - الشباب وأسئلة المستقبل - مجلة وجهة نظر العدد الرابع عشر، مارس ٢٠٠٠م، ص ١٢.

(٥) ويتضح ذلك من خلال النصوص الدستورية والقانونية التالية:

أ. تنص المادة الخامسة من الدستور على أنه لا يجوز تسخير الوظيفة العامة لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين.

ب. المادة (٢٤) تنص على " تكفل الدولة الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً....

الخاتمة

النتائج:

١- اكتنف هذا المصطلح حين ظهوره الغموض والتعويم والتضليل، نتيجة التداخل المعقد الذي يدخل فيه من جميع جوانبه، واحتار أهل المغرب وأهل المشرق في إيجاد تعريف له جامعٍ مانعٍ.

٢- بالرغم من ترويج النظام العالمي الجديد لمصطلحه الجديد (العولمة)، وتسخير أبواقه البشرية الذين انتشروا في الأرض مبشرين ومنذرين، على أنها العصا السحرية التي ستقدم الخدمة إلى المجتمعات كافة وأنها سفينة النجاة وقطار الأمان، وأنها ستحرر الشعوب، وتنشر السلام والأمن العالميين، وستحقق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الشعوب قاطبة، وستخلص الشعوب المقهورة المسحوقة من المستويات المتدنية للتنمية، وستعمل على تصحيح اختلالاتها الهيكلية، حتى تتمكن من اللحاق بركب التقدم والعصرنة، وتلج الأسواق العالمية، وتمكنها من الحصول على المعلومات والخبرة الإدارية المتقدمة، وستقضي على الفقر والجهل والمرض، غير أنه لم يحصل من ذلك شيء، بل على العكس فمن يوم إعلان الولايات المتحدة على لسان رئيسها بوش السابق، سمات النظام العالمي الجديد قُهرت كثير من الشعوب خاصة الإسلامية، ولف الخوف العالم أجمع خاصة العالم الإسلامي، وازدادت الهوة بين الفقراء والأغنياء، وبالذات بين الشمال والجنوب، على مستوى الدول الكبرى وعلى مستوى فئات المجتمعات، وأغرقت الدول الفقيرة الديون وازدادت الدول الغنية المتقدمة غنًى!! وارتفعت نسبة الأمية

ج. تنص المادة (٣٠) من قانون الأحزاب على " كما يحق لكل حزب استخدام كل وسائل التعبير عن الرأي وفقاً= =للدستور والقوانين النافذة ".

د. تنص المادة (٣١) في قانون الأحزاب على: " تمكين أجهزة الإعلام الرسمية جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بالسوية من استخدام وسائلها لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين ".

- أقر مجلس الوزراء في ديسمبر (١٩٩٥م) السياسة الإعلامية للجمهورية اليمنية وقد تضمنت مبادئ خاصة من الحرية الإعلامية أهمها:

- العمل على رعاية وحماية مبدأ حرية التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر.

- النقل الموضوعي الأمني للفعاليات السياسية في إطار النافذ من القوانين والتشريعات ودونما إغماط لحق حزب أو تنظيم أو هيئة.

- انظر التقرير، ص ١٤٧.

والتخلف في ظل التقدم الحضاري والثورة التكنولوجية، وانتشرت الأوبئة والأمراض التي لم تكن معروفة من قبل، وخاصة مرض نقص المناعة (الإيدز) على مستوى عالمي، وارتفعت نسبة الجريمة، وتنوعت فلم يعد أحد قادر على حصرها.

واحتكرت التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات بطرق وأساليب ماكرة وفجة، تحت حجة براءة الاختراع والملكية الفكرية، وصار هذا العلم محتكراً لدى مجموعة الدول الصناعية الكبرى وحدها.

وتحكمت قوى العولمة وفرضت هيمنتها وتهددت العالم الضعيف والطرف الهزيل بالتدخل في شؤونه الداخلية وتغيير أنظمته مقننة ذلك بالشرعية الدولية، ومهددة إياه بما لديها من ترسانة نووية، وملوحة بين الحين والآخر باستخدامها إذا دعت الحاجة، إلى غير ذلك من المتضادات والتناقضات الصريحة والازدواجية الواضحة.

٣ - اتضح للباحث أن اقتصاد العولمة اقتصاد مزعوم وكاذب، حيث لا يتم استثمار حقيقي أبداً، بل أسواق قمار ومعاملات ربوية ومضاربات مالية وانتقال رؤوس الأموال في غضون دقائق من بلد إلى آخر، من غير إنتاج حقيقي أبداً، بل الربح فيه لكبار الحذاق، والخسارة تجنيها الدول النامية وشعوبها.

فعالم العولمة، عالم لا إنساني، عالم تفكيك المجتمعات وانهيار الدول، وضياع الاقتصاد وفشو البطالة والفقر، ومن هنا وجب على المسلمين والقائمين على أمرهم تبيين وتوضيح مبادئ الاقتصاد الإسلامي التي ضمنت العدالة للجميع، وضمنت مصالح الجميع فلا مصلحة الفرد تطغى على مصلحة الجماعة ولا العكس، فلا تعارض بينهما البتة، وكفلت للجميع العيش بسلام ووئام، وحثت على التعاون والتكافل والتراحم عبر المشاركة المسؤولة الواعية، وعلينا أن لا نعطل باب الاجتهاد الذي يفتح العقل والفؤاد حتى لا تتسع الهوة بين مبادئ الإسلام السامية ووسائل العصر اللازمة لتطبيقه فتنشأ بحسب دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن النظام الاقتصادي الإسلامي، شيزوفرانيا بين علو الفكر الإسلامي، وانحطاط الأساليب المتبعة. والذي يحدث بالضبط (من قبل قوى العولمة)، إنما هو نتيجة حتمية لطبائع الإنسان من الجشع والحرص والطمع وعدم القناعة والبحث عن الأرباح والمصالح، في غياب الدين والأخلاق والعدل، وانعدام الضمير الإنساني حتى فشت التجارة فشواً لا مثيل له في تاريخ

الإنسانية، مصداقاً لقول الحبيب المصطفى : «**لا تقوم الساعة حتى تفشو التجارة، وتشارك المرأة زوجها..**» إلخ الحديث، لكنها لم تزد الجميع بما فيهم المضاربين إلا تعاسة وشقاءً وانتكاسة.

٤ - واتضح أن الليبرالية التي طبلت قوى العولمة وزمرت لها، إنما هي الحرية الخاصة بالأقوياء، وسرعان الناس، الآخذين بزمام التقنية، فلا يستطيع أن ينتجها إلا هم وهي وصفة لافتراس الضعفاء البطيئين الجهلاء المتخلفين الذين لا يعرفون الحضارة.

٥ - كما اتضح أنه لم يصلنا من العولمة إلا سلبياتها بشكل عام، ففي الناحية السياسية أقصي الدين وحكم الدين في العالم الإسلامي والعربي، وأفسح المجال للمنهج الغربي في الحكم بحجة التطور واللحاق بالعالم الغربي المتحضر، فاستبدلت الشورى بالديمقراطية، واستبدل النظام الإسلامي أو التسامح الإسلامي بما يسمى بالحقوق التي لم تنته من كثرتها (كحقوق الإنسان - حقوق المرأة - حقوق الأقليات) واستبدل النظام الاقتصادي الإسلامي بالنظام الربوي الغربي، واستبدلت العلاقات الزوجية بالعلاقات الحرية المطلقة بين الرجل والمرأة، واستبدل كتاب الله وتدبره على العموم بلهو الحديث وباطله، باستقراء الروايات والمسرحيات وقصص الغرام والجنس.

وأصبح العالم الإسلامي جله إن لم نقل كله نسخة من الغرب ممسوخاً ومشوهاً، لا يوجد كثير فرق بيننا وبينهم إلا في الناحية العلمية والتكنولوجيا، ففي النمط الاستهلاكي نسابقهم، وفي الثقافة نحاكيهم، وفي السياسة نتشبه بهم، وفي الاقتصاد بنوكنا تتبع بنوكهم إدارياً وسياسياً واقتصادياً، وفي العلم والتكنولوجيا دوننا ودونهم مفاوز وقفار، بل فضاءات ومسافات كمسافات النجوم!!

٦ - كما اتضح للباحث أن الثقافة التي تصدرها العولمة - ومنبعها الرئيسي (الولايات المتحدة الأمريكية) - إنما هي ثقافة ضحلة تكاد تنحصر في ثقافة العنف، من خلال أفلام (السوبرمان) وأفلام (الوستارن) التي تمجد مطاردة الهنود الحمر (أصحاب الموطن الأصلي).

وثقافة الجنس التي تصدرها هيولود للعالم، التي تعمل على إيقاظ الغرائز البهيمية، وترفع مؤشر السعار الجنسي لدى شريحة الشباب من الجنسين، ناهيك عن أفلام العري

والخنا، والفجور، والزنى و.... وما هذه الثقافة بعد أن كشفت شرطة الولايات المتحدة في إحصائياتها في نيويورك وحدها أنه يتم اغتصاب امرأة كل ثلاث ساعات، وتقتل نفس في كل ساعتين، ويقع اعتداء كل ٣٠ ثانية؟ إنها ثقافة الاستهلاك الترفيهي التافه.

٧ - إن عالم العولمة، عالم صراع القوميات وتهميش الضعفاء والغلبة فيه للأقوى، إنه عالم محفوف بالمخاطر. وعالم تقنن فيه الجرائم العالمية، وتتنوع حتى يصعب حصرها، فهناك جرائم المخدرات، وتجارة السلاح، والنشرات الخلاعية، والاعتداء الجنسي، وغسيل الأموال. وجرائم الكمبيوتر (الفيروسات التي تؤدي إلى أضرار بالغة بالغير، وجرائم قرصنة الكمبيوتر، وجرائم الإنترنت)، وجرائم البغاء، والمتاجرة بالنساء، وجرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال، وجرائم القرصنة البشرية، جرائم ضد المرأة، جرائم الكراهية (الإثنية الأقوامية والدينية)، وجرائم البيئة، وجرائم الإرهاب، إرهاب الأفراد - لجماعات متطرفة سواءً يهودية أو مسيحية أو إسلامية، وجرائم إرهاب الدولة، وإرهاب المجتمع الدولي و إرهاب... إلى غيرها من الجرائم التي قد تخفى حتى على كبار مسئولي العولمة أنفسهم.

وإن ما تنادي به قوى العولمة من حقوق الإنسان والديمقراطية أيضاً إنما هي وسيلة لذر الرماد في الأعين، وهي خاصة بهم وعلى وفق مصالحهم، فإن تحققت مصالحهم بالديمقراطية، وهذه الحقوق فهو الذي يريدون، وإلا فإن مصالحهم مقدمة على غيرها.

٨ - لا داعي للخلاف والخوف من العولمة في نظر الباحث في ظل تقنياتها الرهيبة والخارقة، فالدين الإسلامي بطبيعته عالميٌ يواجه فيؤثر ولا يتأثر أبداً، وهو إنساني عالمي يحمل رسالة الخير والرحمة والسلام للعالم أجمع، ولا بد أن يواجه والغلبة لمن يملك الحق والعدل والخير والسلام.

٩ - أدت ثقافة العولمة إلى النزوع إلى التكتلات والتوحد القومي وأحيت في الأمة العربية الوعي الفردي والجماعي (القومي) من أجل الوقوف معاً ضد ثقافة العولمة، وعولمة الثقافة الأمريكية.

١٠ - كذلك على الرغم من تغييب ثقافة الأمة الإسلامية، إلا أنها لا زالت تنبض بالحياة في وجدانها، ولذا فإن ثقافة العولمة أحيت روح المقاومة لدى شرائح كبيرة

وعظيمة في صفوف الأمة الإسلامية، فأخذت هذه الشرائح تنادي بعضها بالتكتلات والتجمع من أجل إيقاف زحف ثقافة العولمة التي تنشط في مقاومة الحضارة الإسلامية، ومحو روح هذه الحضارة المتمثلة بالقيم والعادات والتقاليد المتوجة بدين قويم، وتجمعها لغة عظيمة (لغة القرآن) تعبر عنها، وتعمل على تشويه صورة الإسلام تحت مسمى الإرهاب، وغمط حقوق الإنسان والتنكر للديمقراطية التي هي حكم الشعب بالشعب، وليس بحكم الله(والتعددية السياسية) التي تعني تعدد الأحزاب، ضمن عقدية الرأسمالية، وحقوق الإنسان المبنية على الحرية المطلقة دون قيد من الدين والأخلاق.. وسياسات السوق التي تعني عدم تدخل الدولة في التجارة تحت مسمى الانفتاح والاندماج، والخصخصة وغيرها، لفرض النمط الاستهلاكي الموحد، التي تريده قوى العولمة.

١١ - صحيح أن للعولمة إيجابيات مرتبطة بالتطور التقني، والاتصالات وثورة المعلومات المتطورة جداً، وهذه الإيجابيات في حد ذاتها، قدمت للعالم خدمة كبيرة، ومنحته هدية قيمة، استفادت منها المجتمعات والشعوب جماعة وأفراداً حيث فتحت الأبواب المغلقة، واخترقت الحصون المنيعة، وتخطت الحدود، وبدا العالم بذلك كأنه قرية واحدة من حيث التواصل، وصاحب ذلك كله خواء روحي، وبعد عن القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية، وانعدام الضمير. ولكن في الوقت نفسه غزت العالم بسلبياتها المتسترة بثوب الحضارة والتكنولوجيا المتطورة التي أبهرت العالم بأسلوبها المراوغ، وبإعلامها الساحر المسيطر، حيث لا تستطيع دولٌ بأكملها مجتمعة أو متفرقة، مقاومة ثقافتها الغازية التي حاولت محو غيرها من الثقافات، وتعمدت اختراقها إلى عقر دارها، وإلى داخل بيوتات أصحابها، بل إلى غرف النوم، تمارس عليها أساليب السطو والإكراه والاغتصاب، والإرهاب الفكري، في تعدٍّ سافر مخيف على خصوصيات البيوت والثقافات، فانتهكت المقدسات في شكل لم يسبق له مثيل، ولم يستطع المسلمون إلى اليوم الرد بقوة وبحزم، بل وقفوا عاجزين متفرجين، مع أن وسائل الاتصال في تطور مستمر، ونحن في غمرة ساهون. والحليم فينا واقفٌ في دهشة وحيرة، واضع كفه على خده، مشدوهاً لا حول له ولا قوة.

١٢ - على الرغم من تنامي دور المؤسسات غير الحكومية (المجتمع المدني) نتيجة لاستخدام تقنيات العولمة الحديثة، وبالرغم من أنها تعمل على تقليص دور الدولة، إلا أن

دور الدولة في الدول الإسلامية والعربية، والمحكومة بالحكم الشمولي لا زال قوياً ويظهر ذلك في صياغة السياسات الداخلية وتنظيم المجتمع وتنظيم المسائل المتعلقة بالأمن والمصلحة القومية للدولة.

١٣ - واتضح للباحث أن العولمة صناعة أمريكية يهودية، تم التخطيط لها أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، فمن وجهة اقتصادية نجح قادة العولمة في جمع نصف ثروة العالم بعد الحرب العالمية الثانية على حساب أوروبا الجريحة آنذاك، وتم إنشاء مؤسسات العولمة المالية والسيطرة عليها من يوم ميلادها. وبحكم امتلاكها ناصية الاقتصاد العالمي أخذت بيدها الأخرى زمام السياسة العالمية وتوجيهها مصدرة إياها للعالم بغلاف ثقافي فكري مارسته وتمارسه من خلاله عملية إقناع العالم به، مستخدمة الآلة الإعلامية العالمية العظمى التي احترقت الممرات الضيقة والحجب الشاهقة والصحاري الشاسعة، فلم تترك بلداً إلا أصابته من غبارها الخانق الكثيف، إنها عولمة قسرية يفرضها القوى على الضعيف ويلغيه في إطار قانوني يصعب التخلص منه والفكاك من قبضته.

وفائدتها مقصورة على المركز ومحظورة على الأطراف وتبدو فيها المعادلة غير متكافئة لصالح الأقوى كما مر.

١٤ - أحكم النظام العالمي الجديد خطته وبدأ يحرك جيشه المتمثل بالاقتصاد والسياسة والحضارة والمحروس بالآلة العسكرية المدججة بأحدث أنواع الأسلحة الفتاكة ذات الدمار الشامل من الوطن الإسلامي والعربي الذي أججت فيه قائدة هذا النظام (أمريكا) الصراعات العرقية والإثنية و... وفرض نفسها عليه فرضاً قسرياً، وظهرت سياستها واضحة عند شنها حرب الخليج الثانية على العراق، والحرب على أفغانستان، وحرب الخليج الثالثة، وبها أجهزت على النظام والبنية التحتية له، وذلك ضمن سيناريو مفبرك ومدروس، يستمد إلى الشرعية الدولية، ويسمح لها بحق التدخل في شؤون الدول تحت حجج واهية كإزالة الديكتاتوريات، وتحرير الشعوب، ومكافحة الإرهاب (الإسلام)، وذلك لكسر شوكة المسلمين والعرب في آن واحد، إن بقيت لهم شوكة، وفي عقر دارهم حتى تمعن في إذلالهم.

١٥ - إنه في ظل نظام العولمة كل شيء يباع ويشترى، حتى ضمائر الناس تباع

وتشترى بحسب المصلحة المنتظرة والفائدة المرجوة العاجلة، خاصة عند الانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية!..

١٦ - وبناءً على هذا فإن (العولمة) تمثل غزواً حقيقياً لا يتوقف عند حد، فهو اقتصادي يرتدي عباءة التعاون الدولي، وسياسي يتستر تحت عباءة الحقوق والديمقراطية ومقاومة الإرهاب، وتحقيق السلام والأمن العالميين، وثقافي يرتدي قناع الإعلام والفضائيات والأقمار الصناعية، والثورة التكنولوجية والمعلوماتية واجتماعي يتحجج بمسألة القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة فعلى المسلمين والعرب مجتمعين التكاتف، وإقامة تكتل إسلامي عربي موحد، يستطيع الوقوف على رجليه وإيقاف وصد موجة (العولمة)، التي تسير في مواجهة الأمة في مسارات ثلاثة متزامنة (الاقتصاد، والسياسة، والحضارة) فعلى المسلمين أن يكونوا عند مستوى التحدي.

والحوار في نظر الباحث خير أسلوب يواجه به الآخر عملاً بقوله سبحانه وتعالى:{وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [١] وقال تعالى:{وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} [٢] ويناى بالإنسانية عن الانحدار إلى الدرجة التي من شأنها أن تخلق بوناً شاسعاً بين الإنجازات المعرفية الحديثة والإرث الأخلاقي العظيم، مما يعمق مأساة البشرية، ويفوت على الإنسانية فرصة اجتياز امتحاناتها العسيرة، وعلينا أن نستغل أدوات العولمة في تبليغ رسالتنا وحوارنا مع الآخر عن طريق أدواته من إنترنت وفضائيات وغيرها، فهي قد سهلت طريق التواصل للجميع من غير حجب ولا أستار ولا عوائق، ولا أحجار.

١٧ - والحقيقة المرة التي لا بد من ذكرها على مضض وحسرة وألم، هي أن قوى العولمة تنادي بما تنادي به في غياب الحضارة الإسلامية، وتفكك أمة المسلمين وضياعها بين الأمم، وتركها مبادئ دينها الذي أمرها بالعلم والحكمة والتزكية، وهي بمثابة أركان أساسية وأهداف تربوية لهذا الدين على المسلمين أن يأخذوا بها، ولن تقوم لهم قائمة إلا بها، قال تعالى:{كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ

(١) (العنكبوت: ٤٦).
(٢) (النحل: ١٢٥).

وَيُعَلِّمُكُمُ الكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ} [1].

ففي هذه الآية دعوة ضمنية إلى العلم والأخذ به، وقد جاءت هذه الدعوة صريحة في أول يوم أنزل فيه القرآن، قال تعالى:{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ} [2]، وفيها دعوة إلى التزكية والتطهر من أدران الرجس والأوثان والتصورات الجاهلية، سواء القديمة أو الحديثة، والتطهر من أدران الشهوات والنزوات حتى لا ترتكس أرواح المؤمنين في حمأة الطين، فهم قادة ورواد الأمم، وهم الأوصياء عليها، فعليهم أن يزكوا أنفسهم ويعملوا على تزكية غيرهم.

وفيها دعوة إلى الأخذ بالحكمة، فهي ضالة المؤمن، عليه أن يبحث عنها ويأخذ بها، وعليه أن ينشر ذلك العلم والحكمة والتزكية، كرسالة إسلامية على المسلمين أن يوصلوها إلى جميع من في الأرض، وإلا فأنى للمسلمين أن يبلغوا دينهم، ويعولموا حكمتهم وثقافتهم في نفس الوقت الذي يمدون فيه أيديهم إلى غيرهم، ويلتقطون فتات الأمم، واقتصادهم في الحضيض، واليد العليا كما هو معلوم خير من اليد السفلى، وأنى لهم أن يكونوا قادة، وناصية العلم والتكنولوجيا بيد غيرهم من الأمم!.

وهذه في الحقيقة دعوة للمسلمين جميعاً كي يتيقظوا وينفضوا عنهم غبار النوم ويستفيقوا من سباتهم العميق وغطيطهم الكئيب.

وبعد هذا كله لا يدعي الباحث أنه أحاط بكل أبعاد العولمة وأخطارها فهي حقاً معقدة ومتداخلة جداً ومترابطة وتحتاج إلى مزيد من البحث واستنفار الجهود للوصول إلى أهدافها ومراميها الحقيقية.

ويوصي الباحث بالآتي:

١- يحتاج هذا الموضوع دراسة مفصلة، فيدرس كل مجال على حدة دراسة تفصيلية متعمقة.

٢- لابد من توعية مكثفة من خلال أدوات الإعلام بأنواعها من الصحف وحتى الإنترنت وبشكل منظم ودوري، للخاصة والعامة حول ماهية العولمة وحقيقتها وأهدافها الواضحة والمخفية.

---

(١) (البقرة: ١٥١).
(٢) (العلق: ١ - ٤).

٣- يجب أن لا نتردد في تبيين أن العولمة ضرب من الجنوح المتوحش، والاستعمار الذكي، وأنها مهما ادعت أنها تحرر الشعوب وتنورها، أو أنها حتمية، فإن كل ذلك عار عن الحقيقة ولا مجال له من الصحة.

* * * * *

obeikandl.com